

دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار في تركيا 1971-1980

م.م هبة أحمد جميل
جامعة ميسان / كلية التربية الأساسية

المختصر المستخدمة في البحث

A.E	المصدر نفسه (بالتركي) Ayni Eser
A.G.E	المصدر السابق (بالتركي) Adi Grecen Eser
S.	الصفحة بالتركي

المقدمة:

يعد موضوع المؤسسة العسكرية التركية من أكثر الموضوعات التي أثارت اهتمام الباحثين لما تمثله من دور فاعل في عملية صنع القرارات في تركيا ... بل هي الأكثر فاعلية في هذا المجال سياسياً ودستورياً فهي بوصفها مؤسسة لم يكن مهماً في المعنى المباشر لمضمون السياسة فقط بل كانت أيضاً وسيلة محركة للارتقاء والتعليم والتدريب في المجتمع التركي.

من المعروف إن الدور الكبير الذي لعبه الجيش التركي في الحياة السياسية التركية منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 ، لم يكن على نمط واحد من التأثير بل أخذ هذا الدور يتغير بحسب ما تتطلبه المرحلة من معطيات وقد انعكس هذا الأمر على طبيعة من حكموا تركيا حيث إن أغلبهم كان ينتمي إلى المؤسسة العسكرية.

فقد نجح الجيش التركي في تحقيق البيئة الاجتماعية في البلاد ولعقود من الزمن تطلع الشباب الأتراك في المحافظات إلى اختيار مستقبلهم في الجيش نظراً لمتعة مؤسسة الجيش بمنزلة عالية لدى الطبقة الوسطى من الشعب التركي. كما قام بفتح وإدارة العديد من المعاهد التعليمية في البلاد ، وكانت لدوائر الحكومة التركية كوادرات خبيرة مهياً للعمل في السياستين الخارجية والدفاع ، وكانت خاضعتين بصورة فعلية للدبلوماسيين وبضباط الجيش من ذوي الرتب العالية.

وبتوسيع كادر "موظفي الأمن القومي" استطاع الجيش تحليل القضايا السياسية في السنوات الأخيرة وكان من نتائج ذلك هو دور الجيش في حوار تركيا مع حلفاء لها حول قضايا إقليمية وأمنية مثل المشكلة القبرصية والنزاع حول بحر ايجه وأزمة العلاقات التركية - اليونانية ، كما طغى دور مجلس الأمن

القومي على دور مجلس الوزراء حيث احتفظ المجلس لنفسه بسلطة الاعتراض دون إعطاء الأسباب وكان من الناحية السياسية هيئة استشارية.

إن الحكومة التركية لم تتخذ قرار يتناقض مع قرار مجلس الأمن القومي وكانت عادة مجلس الوزراء هي الالتزام بالنصائح التي يتقدم بها العسكريون ويصدق على القرارات التي تأتي من الجيش بطريقة آلية ، إن ثقل مجلس الأمن القومي في صنع السياسة العسكرية والأمنية التركية يتضح من تركيبة المجلس ، الذي يضم صناعات السياسة المركزية للجمهورية التركية من الجانبين العسكري والمدني. إن الجيش التركي لعب و لا يزال دوراً مهماً وأساسياً في الحياة السياسية التركية حيث أعلن العسكر نهاية عدة حكومات مدنية على شاكل ما حدث في عديد من الأنظمة التي اعتمدت على دبابات العسكر وإرهاب أجهزة المخابرات ، أما الوضع في تركيا فهو يختلف نسبياً عن تلك الدول لأن تركيا تعتبر دولة ديمقراطية ولكن بمعايير غربية.

المؤسسة العسكرية قبل انقلاب عام 1970 :

تمهيد :

كانت بدايات الجيش التركي تقتصر على تحقيق البرامج الإصلاحية وغيرها فتحتى عن ممارسة السلطة في البلاد أما في حالة تدهور الأوضاع بما يهدد النظام السياسي في البلاد ولدستور عام 1924 والأيدلوجية الكمالية فكان يتدخل لإعادة الأمور إلى نصابها في إطار ثوري مؤقت . وبذلك فأن الجيش التركي يعد الخندق الأساسي لحماية الجمهورية التركية وهذا ما حدث خلال الأعوام 1970 ، 1980.⁽¹⁾ منذ انتقال تركيا إلى مرحلة التعددية الحزبية ، بدأت تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تجلت مظاهره بتدخل الجيش في الحياة السياسية وتوالي تشكيل الحكومات الائتلافية. إذ تأثرت المؤسسة العسكرية بثلاث متغيرات هي : التحول إلى نظام تعدد الأحزاب ، والانضمام لحلف شمال الأطلسي (الناطو) ، وبداية الاتجاه التضخمي للاقتصاد.⁽²⁾

في عام 1960 لم تكن هناك انتخابات في البلاد نتيجة للصراع المتفاحم بين الأحزاب التركية منها العلمانية ومنها الإسلامية ، إذ توجه كل السياسيين عن الجمهوريين وعن الديمقراطيين ، الحزب

(1) حميد بوزرسلان ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة حسين عمر ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، ط2 ، 2010 ، ص87 ؛ أف ، ستيفن لارابي ، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض ، ترجمة محمود احمد البياتي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2010 ، ص66.

(2) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سليمان داود الواسطي وحمدى حميد الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 ، ص347 ؛ أميره محمد كامل الخربوطلي ، الدور السياسي للعسكريين في تركيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية العلوم السياسية ، ص148 ؛

- Geoffery Lewis , Modern Turkey , London , 1974 , P.141.

الجمهوري كان ممثلاً بـ عصمت اينونو⁽¹⁾ والديمقراطي فكان ممثلاً بـ عدنان مندريس وذلك لبث الدعايات الانتخابية لهما في أنحاء المدن التركية.⁽²⁾

وفي هذه الأثناء كانت التظاهرات الطلابية قد اندلعت فاستغل الجيش حالة الاستياء العام لإسقاط حكومة عدنان مندريس وبدأت قوات الجيش في أنقرة يوم 27 أيار 1960 باحتلال المؤسسات الحكومية ودار الإذاعة ومقر الرئاسة ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي واعتقل رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الحكومة عدنان مندريس ورئيس المجلس الوطني التركي الكبير رفيق كورالتان وجميع الوزراء ، فضلاً عن عدد كبير من كبار الضباط في الجيش وبعض رجال الأعمال وولاة الأقاليم وقد بلغ عدد المعتقلين بـ 592 بعدما استغرق الانقلاب عدة ساعات فقط منهياً بذلك عهد الحزب الديمقراطي وناقلاً السلطة إلى العسكريين.⁽³⁾

مثل انقلاب عام 1960 البداية الأولى لتدخل الجيش في الحياة السياسية في تركيا إذ بادر قادة الانقلاب إلى وضع دستور جديد عام 1961 يعد الثاني بعد دستور عام 1924 أرادوا من خلاله تكريس دور المؤسسة العسكرية التركية في السياستين الداخلية والخارجية.⁽⁴⁾ عن طريق توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية وتحويل موقع الرئاسة إلى مؤسسة تضطلع بمهام تسوية الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين المؤسسة العسكرية من جهة والسلطة التنفيذية من جهة أخرى بحكم موقع رئيس الجمهورية كقائد أعلى للقوات المسلحة وترأسه لمجلس الأمن القومي⁽⁵⁾ . وهذه الصفة جعلت رئيس الجمهورية بمثابة همزة الوصل بين السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية . كما ادخل الدستور الجديد تعديلاً على ولاية رئيس

(3) ولد في أزمير عام 1884 تخرج من الكلية الحربية باسطنبول عام 1906 شارك في حرب الاستقلال التركية (1920-1922) لقب اينونو نظراً للانتصارات التي حققها على اليونانيين عام 1921 قرب قرية اينونو غربي الأناضول ، تولى منصب رئيس الجمهورية خلال السنوات 1938-1950 . ينظر :

- Encyclopedia American , vol: 15, New York , 1976.

(4) Türkiye Cumhuriyeti 1961 Anayasası, Kabul Tarihi , Madde , SS.110-111.

(3) Türkiye Cumhuriyeti 1961 Anayasası , A.G.E .SS.111.

(4) Mustafa Muftuoglu , Cumhuriyet Tarihinde Muhim Olaylar , Istanbul , 1988 .SS.320.

(5) استحدثه العسكر في تركيا عشية انقلاب عام 1960 وكان جزءاً من دستور عام 1961 يقوم المجلس بفرض رقابة شديدة على جميع مؤسسات الدولة حتى التعليمية منها ، كما يقدم تقارير شهرية لاجتماعاته يدعو فيها الحكومة إلى فعل كذا والامتناع عن كذا بشكل أشبه بالتدخل العسكري في شؤون السياسة التركية وهو يتألف من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة ووزراء الدفاع والشؤون الخارجية والداخلية ، وقيادات الجيش من أفرع القوات البرية والقوات البحرية والجوية والقائد العام للجندرمه.

لمزيد من التفاصيل ينظر :-

. متابعات ، مركز الدراسات الإقليمية ، العدد 18 ، السنة الثانية ، آب ، 1999 .

. ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، مادة مجلس الأمن القومي .

- <http://ran.late.Googleusercontent.com/translate..>

الجمهورية الذي ينتخبه المجلس الوطني التركي الكبير ومن بين أعضائه فبعد أن كانت فترة الرئاسة أربع سنوات قابلة للتجديد ، أصبحت الولاية لسبع سنوات غير قابلة للتجديد.⁽¹⁾

انقلاب عام 1971 وعام 1980 ودور المؤسسة العسكرية فيهما :

أكدت انتخابات تشرين الأول عام 1969 لمجلس النواب التي اشتركت فيها الأحزاب منها حزب العدالة والشعب الجمهوري والعمل التركي وتركيا الجديدة وحزب الثقة الجمهوري ، إن الموقع البارز كان لا يزال بيد الحزب الحاكم متمثلاً بـ حزب العدالة . وبتكليف من رئيس الجمهورية جودت صوناي ، شكل سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة حكومته الجديدة من أعضاء حزبه فقط فقدم برنامجه إلى المجلس الوطني الكبير ولكنه كان يخلو من الإجراءات العملية لحل المشاكل الاقتصادية والأزمات الاجتماعية والسياسية مما أدى إلى تفاقم الاستياءات من قبل أحزاب المعارضة فاضطرت حكومة ديميريل إلى الاستقالة.⁽²⁾

احتمت الخلافات بين أعضاء الحزب الحاكم فجرى طرد 26 عضواً من أعضاء الحزب في المجلس الوطني بسبب أنشطتهم المعادية لمصالح الحزب وفي خضم هذه التطورات عقدت القيادة العليا للقوات المسلحة التركية اجتماعاً استثنائياً للمجلس العسكري الأعلى في 10 آذار عام 1971 ، حيث نوقشت أزمة البلاد السياسية ، ووجهت القيادة العسكرية التركية مذكرة إلى الرئيس جودت صوناي توضح فيها فوضى البلاد واضطراباتهما الاجتماعية بسبب إخفاق الحكومة وعدم جديتها بإجراء الإصلاحات التي نادى بها الدستور.⁽³⁾

وأكدت المذكرة على تشكيل حكومة غير حزبية تأخذ على عاتقها تنفيذ الإصلاحات السياسية ، وهددت بالسيطرة على السلطة في حالة عدم تنفيذ المطالب أعلاه ، وقد ساندت المؤسسة العسكرية في مذكرتها الشعب ضد حكومة سليمان ديميريل.⁽⁴⁾

إزاء هذه التطورات التي شجعت القوى الطلابية والنخب المثقفة للوقوف بوجه حكومة ديميريل وحزب العدالة الذي وصفت سياسته باللامديمقراطية على الرغم من البرنامج السياسي والإصلاحي المدني الذي قدمه ، مما اضطر إلى الاستقالة في 12 آذار 1971 ، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة أحد زعماء حزب الشعب الجمهوري نهاد أيريم باشتراط خروجه من حزبه ، وكان ينتمي إلى الجناح اليميني فيه ، ضمت الوزارة خمسة ممثلين عن حزب العدالة وثلاثة عن حزب الشعب الجمهوري وممثلاً واحداً عن

(1) Mustafa Mufluoglu A.G.E , ss.320.

(1) سيار الجميل ، العرب والأتراك الانبعث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1999 ، ص206.

(2) المصدر نفسه ، ص206.

(3) المصدر نفسه ، ص207.

حزب الثقة الجمهوري و 16 مستقلاً . وقد حصلت الحكومة الجديدة على ثقة البرلمان بأكثر عدد من الأصوات منذ عام 1960.⁽¹⁾

بعد نهاية الفترة الرئاسية لجودت صوناي Gedet Sonay انتخب العقيد فخري قور وتورك Fahri Koruturk رئيساً للجمهورية التركية في 6 نيسان عام 1973 وفي أثناء هذا التغيير انسحب الجنرالات الأتراك من الحياة السياسية وإدارة البلاد واستقالت وزارة فريد ميلين وجاءت وزارة نعيم طالو في 16 نيسان من العام نفسه ، والتي أثارت إجراءاتها الطلبة والفلاحين وعم الاستياء عموم البلاد بسبب التضخم والبطالة وخرجت الجماهير تطالب بمجانية الصحة والتعليم ... وقد استقل حزب الشعب الجمهوري هذه الأوضاع فحصل على كسب ملايين الناخبين.⁽²⁾

شكل بولنت أجاويد⁽³⁾ حكومة متجانسة في كانون الثاني عام 1974 وكانت تضم ممثلي حزب الشعب الجمهوري وحزب الإنقاذ الوطني ومن هؤلاء نجم الدين أربكان⁽⁴⁾ الذي نصب نائباً لرئيس الوزراء وبدأت الخلافات بين الأطراف في وضع البرنامج الحكومي واقتربت الحكومة من نهايتها ولكن لحدوث الأزمة القبرصية وجعلها تشغل القوات العسكرية التركية بالنزول على أراضيها في 20 تموز 1974 في عملية سريعة والتي تسببت في توتر الأوضاع الداخلية قد أطل في وجود حكومة أجاويد . وفي العام نفسه سقطت الحكومة الائتلافية التي ضمت عناصر من الأحزاب فانبثقت حكومة الجبهة القومية برئاسة سليمان ديميربل تضم ممثلي الأحزاب التي ذكرت سابقاً . ومن ثم عاد الصراع والنزاع من جديد من جراء الأزمات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية التي مرت بها تركيا . وهكذا استمر الوضع في تركيا في جو من التناقضات والاضطرابات بين الأحزاب والوزراء وبين العسكريين مما مهد للجيش بالتدخل لحل الأزمة وكان هذا بداية لانقلاب عام 1980 الذي قام به العسكر⁽⁵⁾

كانت أزمة الرئاسة الثانية بمثابة الفرصة السانحة للجيش التركي لتنفيذ انقلابه الثالث في 12 أيلول 1980 ، فضلاً عن المشاكل التي كانت تعاني منها تركيا آنذاك بفعل التناقضات القائمة بين الكتل

(1) سيار الجميل : المصدر السابق ، ص 207.

(2) Yavuz Donat , Sandikiktan Intilale 1977-1980 , Ikici Basim , Ankara , 1987 . SS.471.

(3) ولد عام 1925 ودخل معترك السياسة عام 1957 نائباً عن حزب الشعب الجمهوري الذي كان يرأسه عصمت أينونو بعد أربع سنوات شغل منصب وزير العمل ، أصبح عام 1965 أميناً عاماً لحزب الشعب الجمهوري ، تولى أجاويد عن الحزب احتجاجاً على دعم اينونو لحكومة انقلاب آذار عام 1971 ، توفي عام 2006 عن عمر يناهز 81 عاماً . ينظر : . يوسف إبراهيم الجهماني : اتاتورك في القرن العشرين ، ملفات تركية ، دار حوران ، سوريا ، ط 1 ، 2000 ، ص 41.

(4) ولد في مدينة سينوب عام 1923 وتخرج من كلية الهندسة الكيماوية من جامعة اسطنبول عام 1948 ، دخل المعترك السياسي عبر مشاركته في الانتخابات التشريعية عام 1969 بوصفه نائباً مستقلاً عن مدينة قونيا ، أسس عام 1970 حزب النظام الوطني ثم حزب السلامة الوطني ليصبح رئيساً رسمياً للحزب عام 1973 وخلال عقد السبعينات اشترك في مختلف الائتلافات الوزارية نائباً لرئيس الوزراء حتى انقلاب عام 1980 . ينظر :- تركر الكسان ، الإسلام والسياسة في الشرق الأوسط ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1984 ، ص 30.

(5) سيار الجميل ، المصدر السابق ، ص 209 .

البرلمانية ، خاصة وإن حكومة حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل كانت مدعومة من قبل حزب السلامة الوطني الإسلامي بزعامة نجم الدين أريكان الأمر الذي أثار حفيظة الجيش الذي كان يتحسس كثيراً من صعود التيار الإسلامي. لاسيما بعد التطورات التي شهدتها إيران وثورة عام 1979⁽¹⁾ وكان الحدث الأبرز وراء قيام الجيش بانقلابه التجمع الشعبي الحاشد الذي نظمته حزب السلامة الوطني الإسلامي في مدينة قونيا.⁽²⁾

إن الأسباب التي دفعت العسكر للقيام بانقلاب عام 1980 كانت تتوضح من خلال البيان العسكري الذي أذيع صباح يوم الانقلاب : ((أن الدولة وأجهزتها الرئيسية صارت عاجزة عن العمل وإن الهيكل الدستوري كان مليئاً بالتناقضات ، كما أن الأحزاب السياسية كانت متعننة في مواقعها وتفتقر إلى الإجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد ... الخ))⁽³⁾.

كان هدف القادة العسكريين من انقلابهم هو إحداث تغيير في النظام السياسي لجعله ينسجم مع توجهاتهم التي أرادوا من خلالها تحقيق الانقلاب وإعادة الديمقراطية للبلاد ، بعدما أصبحت مهددة من قبل الأحزاب والتكتلات السياسية ، فقاموا بإغلاق الأحزاب السياسية وحل البرلمان وأقالوا العمد وأعضاء المجالس المحلية الذين كان عددهم يصل إلى 1700⁽⁴⁾ ، وتركزت السلطة في قبضة مجلس الأمن القومي برئاسة الجنرال كنعان إيفرين قائد الانقلاب العسكري والذي تولى رئاسة الجمهورية في 14 سبتمبر من العام نفسه ، وأصبح مجلس الأمن القومي قاصراً على العسكريين يساعده مجلس حكومي تكون من 27 عضواً من البيروقراطيين والعسكريين المتقاعدين ، تحت قيادة الجنرال المتقاعد بولنت ألوسو ، لتقديم النصائح لمجلس الأمن القومي وتنفيذ قراراته ، كما أعطيت سلطات واسعة للحكام العسكريين لكافة مناطق البلاد بمقتضى قانون الأحكام العرفية ، كما قام العسكر بالإشراف على التعليم والصحافة وعرف التجارة ولم يترددوا في سطوتهم في إغلاق الصحف منها صحيفة ((جمهوريت)) التي أسسها مصطفى كمال نفسه عام 1924 . ثم تلا ذلك موجة من الاعتقالات كانت موجة ضد العناصر المناوئة للحكم ... أعقبها حل الأحزاب السياسية بعد إن كان قد حظر نشاطها ، كما صودرت ممتلكاتها.⁽⁵⁾

(1) الثورة الإسلامية في إيران : هي ثورة نشبت عام 1979 وحولت إيران من نظام ملكي تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي لتصبح جمهورية إسلامية يعد روح الله الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية . للمزيد ينظر : آمال السبكي : تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906 ، 1979 ، عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1999 ، ص193

(2) إبراهيم دافوقي : مستقبل الحكم في تركيا بعد إنذار الجيش لحكومة أربكان ، مجلة قضايا دولية ، العدد 375 ، السنة الثامنة ، 17 مارس 1977 ، ص19.

(4) رضا هلال : السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي ، دار الشروق ، مصر ، ط1 ، 1999 ، ص140 .

(1) رضا هلال ، المصدر السابق ، ص141.

(2) المصدر نفسه ، ص143.

وقد كان الدستور الذي تمخض عن انقلاب عام 1980 يشبه إلى حد كبير ذلك الذي تمخض عن انقلاب 1960 ويبدو أن هذا التشابه يعود إلى المقاربات الذهنية التي يفكر بها العسكريون في تلك الحقتين فكلاهما كانا يفكران بالسيطرة المركزية والابتعاد عن التعديلات الحزبية ، إذ ركز السلطة بيد السلطة التنفيذية وزاد من سلطات رئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومي . وحد من حرية الصحافة كما قيد حقوق وحريات الأفراد ، إذ عمل على الحفاظ على حرية التعبير والتنظيم إلا أنه قيدهما لاعتبارات كثيرة من قبيل المصلحة القومية وتهديد النظام الجمهوري ، واستطاع الجنرال كنعان إيفرين انتزاع الموافقة على مشروع الدستور الجديد بنسبة 91.4% من الأصوات.⁽¹⁾

بعدما تولى الجنرال كنعان إيفرين رئاسة الجمهورية التركية تحرك العسكريون لإعادة هيكلة النظام السياسي فقد فرضوا قانوناً جديداً بحظر نشاط السياسيين الفاعلين قبل الانقلاب ولمدة 10 سنوات وسمح بتكوين أحزاب جديدة ، إلا إن مؤسسيها كان عليهم اخذ موافقة مجلس الأمن القومي باعتباره يمثل السلطة العليا للمؤسسة العسكرية.⁽²⁾ ، بعدها تم إجراء انتخابات جديدة في البلاد عام 1983 وكان ضمن الأحزاب المسموح لها بالمشاركة هو حزب الديمقراطية الوطنية الذي حظي بدعم العسكريين والجنرالات المتقاعدين وحزب الشعب الجمهوري وحزب الوطن إلام بقيادة تورغون اوزال والذي أصبح فيما بعد وزيراً للمالية والاقتصاد في ظل الحكم العسكري للبلاد⁽³⁾ . لقد دخلت تركيا في طور تاريخي جديد وعاشت أبان الثمانينات في مخاض اقتصادي وسياسي وتولى الجيش الحكم في البلاد وبرر إيفرين ذلك الانقلاب بالمحافظة على الوحدة الوطنية والقضاء على الإرهاب وحماية العلمانية.⁽⁴⁾

يتضح من خلال الاستقراء التاريخي إن نمط الانقلابات التركية تحمل في وجهها العام أسلوب متشابه خاصة الثلاثة الأولى من حيث طبيعة الظروف التي أدت إلى الانقلاب أو من حيث المبررات التي ساقها الجيش للانقلاب ، أو سواء بقاء الجيش في السلطة بعد الانقلاب ، ومن ثم فإن هناك أسلوب واحد متكرر للانقلابات التركية ، إذ يبدأ الانقلاب بإنذار توجهه القوات المسلحة إلى رأس السلطة ، سواء رئيس الوزراء أو رئيس الدولة مصحوباً بشروط تطرحها المؤسسة العسكرية فإذا لم يستجب الحاكم لإنذار الجيش يحدث الانقلاب . ويتولى الجيش الحكم لمدة محددة سنة أو سنتين أو ثلاثة ، يوضع من خلالها دستور كما حدث اثر انقلاب 1960 وانقلاب 1980 ثم يتراجع الجيش وتبدأ الحياة البرلمانية كالعادة ، وذلك بعد أن تكون قد حدثت بعض التطهيرات في صفوف الجيش ، واستبعد البعض من أواسط الجماعة المدنية في النظام وبهذا يتوضح بأن المؤسسة العسكرية التركية ليست من تقايلدها البقاء في الحكم وانقلاباتها ليست من النمط الدموي ومن ثم هي أنصاف انقلابات . وهدف المؤسسة العسكرية هو مواجهة

(3) المصدر نفسه ، ص143.

(4) المصدر نفسه ، ص144.

(3) سيار الجميل ، المصدر السابق ، ص209.

(4) المصدر نفسه ، ص209.

خطر أو إصلاح خلل داخل الجهاز المدني فدورها هو حراسة النظام العلماني وليس السيطرة عليه ، ولا يتدخل الجيش إلا في حالات تدهور الأوضاع إلى حد يهدد الدستور ومبادئ الجمهورية التركية.⁽¹⁾

لقد أظهرت فلسفة الانقلابات التركية أسس عدة ارتفعت إلى مستوى البديهة تقضي بما يلي⁽²⁾ :-

1. إن السلطة يجب أن تنحصر في قمة القوات المسلحة (قيادة الأركان العامة وقيادة الجيش) ، لأن البديل سيكون تجزئة السلطة.

2. السلطة السياسية لا يجب أن تنفصل عن قيادة الجيش ومن ثم إمكانية أن يجمع الجنرالات في الحكم بين مناصبهم السياسية ومواقفهم العسكرية داخل المؤسسة.

3. ضرورة امتلاك برنامج وخطة عمل واضحة قبل أن يتم التدخل وبدون ذلك لن يكون العسكريون قادرين على اقتسام السلطة مع السياسيين .

في حياة العسكريين الخاصة ما يزال الكثير من قيادات الجيش يمارسون شعائر الدين ، والرئيس كنعان ايفرين ، هو ابن لشيخ كان اماماً - ولكن ما يعارضه الجيش هو الإضرار بالعلمانية أو بمعنى آخر أي مضامين سياسية للدين أو العقيدة أن تصدي الجيش للإسلاميين مهمة جديدة في دور المؤسسة العسكرية.⁽³⁾

لم تتردد المؤسسة العسكرية التركية في مواجهة تطورات داخلية من شأنها أن تهدد مبادئ وأسس الدولة العلمانية القائمة باعتبارها القوة الرئيسية الضامنة لها . وعلى الرغم من دور هذه المؤسسة خلال فترة الانقلاب العسكري عام 1980 في إنعاش التعليم الديني بشكل غير مسبوق منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923.⁽⁴⁾ فخلال تلك المدة زاد عدد المدارس الدينية العليا من 249 مدرسة إلى 341 مدرسة وزاد عدد طلابها من 48 ألفاً إلى 76 ألفاً وتم السماح لخريجي هذه المدارس بدخول الجامعات كافة عدا الكليات العسكرية . واكتسب هؤلاء مهارات متنوعة للعمل في مجالات مختلفة مهنية ورسمية في أجهزة الدولة ، بينما كانوا قبل انقلاب 1980 يعدون فقط لممارسة وظائف دينية كوعاظ وأئمة مساجد وكان هدف المؤسسة العسكرية من ذلك هو مواجهة مخاطر وزحف العناصر الشيوعية واليسارية إلى أجهزة الدولة وكذلك الاحتفاظ بالتعليم الديني تحت السيطرة.⁽⁵⁾ وقد عبرت المؤسسة العسكرية عن هذا الموقف وفي مناسبات عدة وعلى سبيل المثال أبان مظاهرات ((الحجاب)) لصدور قرار من المحكمة الدستورية

(1) معتز محمد سلامة ، الجيش والسياسة في تركيا ، مجلة السياسة الدولية ، كانون الثاني ، 1998 ، ص124.

(2) المصدر نفسه ، ص124.

(1) معتز محمد سلامة ، المصدر السابق ، ص124؛ يورك اوغلو ، تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية ، ترجمة ، فاضل العثمان ، بيروت ، 1988 ، ص118.

(2) الآء الروبي ، الجيش والسياسة في تركيا ، رؤية أمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 177 ، 2009 ، المجلد 44 ، ص290.

(3) المصدر نفسه ، ص290.

بالغاء قانون صدر في كانون الأول 1988 كان يسمح للطالبات الجامعيات بارتداء الحجاب تردد على نطاق واسع في تركيا إن هذه المؤسسة بدأت تفقد صبرها مما قد يدفعها للتدخل بغرض حماية النظام العلماني من مخاطر اتساع نطاق الحركة الأصولية وهذا ما يؤكد كلام نجيب طومطاي رئيس الأركان العامة في مقابلة نشرتها صحيفة جمهوريت 1989/3/13 :-

((إن المؤسسة العسكرية التركية ، كأى مؤسسة تركية أخرى تتابع عن كثب الأحداث الجارية تماماً كما تفعل إزاء التطورات الأخرى في الدولة))⁽¹⁾ ، وذلك على الرغم من تأكيده في المقابلة نفسها على : ((حرصه البالغ على عدم إقحام القوات المسلحة التركية في هذه المسألة السياسية))⁽²⁾. وفي اليوم التالي أصدرت قيادة الأركان العامة بياناً لمواجهة التوقعات السائدة آنذاك باحتمال تدخل الجيش لإخماد تلك المظاهرات⁽³⁾ أكدت فيه:- ((إن المؤسسة العسكرية تشكل القوات المسلحة للجمهورية التركية الديمقراطية العلمانية ، وأفرادها جزء لا يتجزأ من الأمة التركية ، وهم على وعي كامل بوظيفتهم ومسؤولياتهم داخل النظام الدستوري ويتصفون بالولاء للنظام الديمقراطي البرلماني))⁽⁴⁾.

من خلال ما تقدم يتضح إن دور المؤسسة العسكرية التركية يتلخص في حماية النظام وليس السيطرة عليه وإن من المهم لذلك أن تحافظ المؤسسة على استقلالها قدر الإمكان ، أن المؤسسة العسكرية وبالتحديد مجلس الأمن القومي الذي سبق الإشارة إليه وقيادة الأركان العامة يدرك إن الديمقراطية في تركيا هشة قابلة للاختراق وبالتالي فإن مبررات تدخله جاهزة فالفوضى في تركيا ظاهرة اجتماعية يستحيل وقفها.⁽⁵⁾ فضلاً عن ذلك إن هناك مشكلات يرى الجيش أن تقييدها أو إثارته تشكل ضرورة لهيمنة ومنها ومنها قضية الأكراد والعلاقات مع اليونان وقبرص وشمال العراق وهي قضايا خارجية يجد الجيش فيها مبرراً لتدخله المستمر في الحياة السياسية في تركيا . وهنا وصف الكاتب التركي محمد علي بيراند حالة المؤسسة العسكرية التركية بالقول: ((أن القوات العسكرية تتألف من 800.000 مقاتل وتمتص 25% من ميزانية الدولة عام 1986 وهي المؤسسة الأكثر تنظيماً والأكثر استمرارية في المجتمع ، وقد كان لهذه المؤسسة تأثيرها في السياسة والحياة اليومية في تركيا))⁽⁶⁾

إن أهمية المؤسسة العسكرية التركية مستمدة من⁽⁷⁾ :-

(1) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية . التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 1998 ، ص 120 .

(2) المصدر نفسه ، ص 120

(3) المصدر نفسه ، ص 120

(4) كريم محمد حمزة ، دهام محمود علي الجبوري ، القوى الفاعلة في المجتمع التركي ، بغداد ، بيت الحكمة ، 2002 ، ص 23.

(5) يورك أوغلو ، المصدر السابق ، ص 118.

(6) يورك أوغلو ، المصدر السابق ، ص 118.

(7) جلال عبد الله معوض ، المصدر السابق ، ص 291.

- أ. التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية فهي التي تضع الترشيحات للمناصب القيادية ولا يستطيع رئيس الجمهورية الاختيار خارج هذه الترشيحات كما أن لمعظم القيادات العسكرية رؤية إستراتيجية واضحة للمجتمع التركي .
- ب. قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب دستور عام 1980 إذ إن قراراتها تصبح ملزمة لان الدستور منحها وبصورة غير مباشرة حق التدخل لحماية الأمن القومي ولهذا لا تعد أقطابها أي تدخل عسكري انقلابياً بل تدخل دستورياً لحماية الأمن الوطني .
- ج. ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية .
- د. تعمل المؤسسة العسكرية وطبقاً لمرجعيتها الكمالية على الظهور إن هناك مشاكل معينة في تركيا لا تحل إلا عسكرياً ، ومنها المشكلة الكردية والعلاقات مع اليونان حول جزر وبهر أيجيه وحول قبرص.
- هـ. ضعف المؤسسة السياسية واستعدادها الدائم للرضوخ لإرادة المؤسسة العسكرية بل وتشجيع مواقفها أحياناً كما فعل عصمت اينونو عن تأييده لانقلاب 1960 إضافة إن بعض رموز المؤسسة السياسية يقعون في شرك الفساد ونشاطات المافيا ويفقدون بالتالي مصداقية الدور الذي ينبغي أن يقوموا به.

الخاتمة

لقد شهدت الجمهورية التركية منذ بداية تأسيسها صراعاً فكرياً ما بين قديم وما بين غربي أدى إلى ظهور تنظيمات وأحزاب سياسية معينة اخذت تفرض سلطتها على البلاد ، فظل المجتمع التركي في حالة من الزعزعة في ظل تزايد الصراع بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية وما بين اليسار واليمين مما أدى إلى تزايد وتيرة العنف المدني بشكل حاد والذي ساهم بدوره إلى تدخل الجيش .

لذلك يعد الجيش التركي عنصراً فاعلاً في بناء تركيا الحديثة في شتى مناحيها ، إذ عملت المؤسسة العسكرية على نهج الميراث الكمالي وهي ترى إن مهمتها ليست فقط الدفاع عن وحدة تركيا وحمايتها من التحديات الخارجية بل حمايتها أيضاً من التحديات الداخلية ، وكانت القوات المسلحة التركية قد تدخلت في السياسات التركية خلال حقبة ما بعد الحرب وهذا ما تم خلال الأعوام 1971-1980 ، ولقد تم جعل قوة الجيش دستورياً من خلال تنظيمات متنوعة ومن أكثرها مجلس الأمن القومي الذي ورد ذكره .

فبعدما ساهمت المؤسسة العسكرية في الانقلابات التي عصفت بتركيا بدأت الحكومات العسكرية ببعض الإجراءات في تغيير الدستور ليتوافق مع أفكار أتاتورك كما قامت بالتعديل في كثير من القوانين التي تقيد الانفتاح الاقتصادي .

وقد كانت الانقلابات العسكرية المباشرة استجابة للتوتر السياسي والاضطراب وأعمال العنف والفوضى في البلاد والتي لم تكن السياسات الأمنية وإعلان الأحكام العرفية قادرة على ضبطها ، وهذا يعني أن

الجيش كان يريد عودة النظام واستتباب الأمن في البلاد وليس الاستئثار بالسلطة وقد أظهرت نتائج إحدى الدراسات الاستطلاعية التي أجرتها الجمعية التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية TESEV في شباط 2001 أن 70.7% من المواطنين يضعون الجيش في المقام الأول بين مؤسسات الدولة. واليوم من المحتمل إن الكثير من الأتراك يتفقون على أن دور الجيش في المجتمع التركي والسياسة بدأ يتغير تحت ضغوط متطلبات العصرية وظهور النخب السياسية المتنافسة ويمكن أن يكون لهذا التغيير تأثير قوي في مستقبل العلاقات الخارجية أيضاً.

قائمة المصادر

أ. المصادر العربية والمعرية :-

1. احمد ، فيروز ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة ، سليمان داوود الواسطي وحمدى حميد الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.
2. اوغلو، يورك ، تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية ، ترجمة ، فاضل العثمان ، بيروت ، 1988.
3. بوزرسلان ، حميد ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة حسين عمر ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، ط1 ، 2010 .
4. الجميل ، سيار ، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمينة إلى العلمنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1999.
5. الجهماني ، يوسف إبراهيم ، اتاتورك في القرن العشرين ، ملفات تركية ، دار حوران ، سوريا ، ط1 ، 2000 .
6. حمزة ، كريم محمد و دهام محمود علي الجبوري ، القوى الفاعلة في المجتمع التركي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.
7. السبكي ، آمال ، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906 ، 1979 ، عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1999.
8. الكسان ، تركر ، الإسلام والسياسة في الشرق الأوسط ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1984.
9. لارابي ، أف ستيفن ، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض ، ترجمة محمود احمد البياتي ، بغداد ، بيت الحكمة ، 2010.
10. معوض ، جلال عبد الله ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ، التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1998.
11. هلال ، رضا ، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي ، دار الشروق ، مصر ، ط1 ، 1999.

ب. المصادر باللغة التركية والانكليزية :

1. Geoffery Lewis , Modern Turkey , London , 1974.
2. Turkiye cumhuriyeti 1961 Anayasasi, Kabul Tarihi , Madde .
3. Mustafa Muftuoglu , Cumhuriyet Trihinde Muhim Olaylar , Istanbul, 1988 .
4. Yavuz Donat , Sandikiktan Intilale 1977-1980 , Ikici Basim , Ankara , 1987.

ج. الرسائل الجامعية :

1. الخربوطلي ، أميره محمد كامل ، الدور السياسي للعسكريين في تركيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية العلوم السياسية ، 1972.

د. الدوريات العربية :

1. الداوقوي ، إبراهيم ، مستقبل الحكم في تركيا بعد إنذار الجيش لحكومة اربكان ، مجلة قضايا دولية ، العدد 375 ، السنة الثامنة ، 17 مارس 1977.
2. الروبي ، الآء ، الجيش والسياسة في تركيا رؤية أمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 177 ، القاهرة ، المجلد 44 ، 2009.
3. سلامة ، معتز ، الجيش والسياسة في تركيا ، مجلة السياسة الدولية ، كانون الثاني ، القاهرة ، 1998.

هـ. الموسوعات الانكليزية ومصادر الانترنت :

- متابعات مركز الدراسات الإقليمية ، العدد 18 ، السنة الثانية ، آب ، 1999 ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، مادة مجلس الأمن القومي .

<http://ran.late.Googleuser.content.com/translate>.

Encyclopedia American , vol: 15, Newyork , 1974.